المحامي العام الأول في دمشق: ينطبق بحق الزوج ووالده أركان جرم الضرب المفضي للموت وليس القتل القصد

الحكم على قتلة آيات الرفاعي بالسجن سبع سنوات و١٥ مليوناً تعويض شخصي لذويها.. وانتقادات للقرار عبر التواصل الاجتماعي

| محمد منار حميجو

أثار الحكم الذي أصدرته محكمة الجنايات الأولى في دمشق بحق زوج الضحية آيات الرفاعي ووالديه موجة انتقادات واسعة على الكثير من صفحات التواصل الاجتماعي، منتقدين مدة الحكم والبالغة سبع سنوات بحق الزوج ووالده وسط مطالبات أن تكون العقوبة أشد من ذلك بكثير.

وأصدرت محكمة الجنايات الأولى حكماً بالسجن سبع سنوات بحق زوج آيات الرفاعي ووالده مع تجريمهما بالضرب المفضي إلى الموت مع الحكم بالتعويض الشخصي لذوي آيات وقدره ١٥ مليون ليرة، في حين صدر الحكم بحق والدة الزوج بإطلاق سراحها مع الاكتفاء بالمدة التي قضتها خلال الفترة الماضية.

وأوضح المحامي العام الأول في دمشق محمد أديب المهايني في تصريح لـ«الوطن» أنه ثبت لدى المحكمة أن الأفعال التي ارتكبها زوج الضحية آيات الرفاعي ووالده أفعال تنطبق عليها أركان جرم الضرب المفضي للموت وليس أركان جرم القتل القصد، مضيفاً: وبالتالي فإن قرار المحكمة جاء وفق القانون والأصول.

ولفت مهايني إلى أنه تم الحكم بالتعويض الشخصي لذوي آيات الرفاعي ومقداره ١٥ مليون ليرة، مشيراً إلى أنه يحق لهم الطعن أمام محكمة النقض خلال ثلاثين يوماً.

وكانت حادثة قتل الضحية آيات الرفاعي وقعت في بداية العام الحالي فأثارت حادثة مقتلها ضجة كبيرة في ذلك الوقت وسط مطالبات بإنزال أشد العقوبات بحق الفاعلين بعدما أثبتت التحقيقات تورط الزوج ووالديه بقتلها.

من جهته بين عضو مجلس نقابة المحامين وعضو مجلس الشعب فيصل جمول أن قانون العقوبات فرق بين القتل العمد والقصد والضرب المفضي إلى الموت، معتبراً أن القانون تشدد في مسألة جرائم القتل.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح جمول أن القتل يعتبر عمداً عندما يكون عن سبق الإصرار والترصد ويكون المجرم فكر بشكل هادئ وحضّر الأدوات الخاصة لارتكاب الجريمة بمعنى أنه خطط مسبقاً لجريمته وجهز الأسباب لارتكابها بشكل هادئ.

وأكد جمول أن عقوبة هذا النوع من القتل تكون من أشد العقوبات الخاصة بجرائم القتل، مضيفاً: في حين يعتبر القتل قصداً عندما تقع جريمة القتل من دون تخطيط، ضارباً مثلاً أن يقدم شخص على قتل شخص آخر أثناء مشاجرة بينهما أي أنه يكون وليد اللحظة وهذا النوع من القتل تكون عقوبته أخف من القتل العمد.

ولفت إلى أن التسبيب بالموت أو الضرب المفضي إلى الموت يكون عندما يقدم الإنسان على ضرب آخر بشكل عادي أو أن شخصاً يدفع شخصاً آخر فيقع من الرصيف ما أدى إلى وفاته وبالتالي تكون عقوبته أخف من القتل العمد والقصد.

ورأى جمول أن القاضي يحكم وفق الوثائق والثبوتيات أمامه ولا يحكم بعلمه الشخص أو ما يسمعه من شائعات أو حسب الأهواء ومن هذا المنطلق فإن هو الذي يقدر ما بين يده من وثائق ومعطيات لإصدار الحكم المناسب في القضية المعروضة أمامه، معتبراً أن لكل قضية ظروفها وحالتها.

> جمول لـ«الوطن»: قانون العقوبات فرق بين القتل العمد والقصد والضرب المفضي إلى الموت ومن حق أهل الضحية الطعن

مادة طوباوية غير قابلة للتطبيق في هذه الظروف

«التعليم الوجداني» حصة فراغ في مدارس طرطوس!

| طرطوس- ريا أحمد

تفاءلت الأسر بطرطوس مع بداية العام الدراسي الحالي بإضافة مادة «التعليم الوجداني» في البرنامج الدراسي لأبنائها لكونها مادة حياتية تربوية، تثقف الطلاب وتخرجهم عن التلقي الدراسي العلمي الروتيني.

ولكن بعد التواصل مع عدد من مدارس محافظة طرطوس تبين أنه إلى الآن لا يعلم المدرس ما الهدف التربوي منها! ولا يعلم ماذا سيقدم للطالب خلالها! فشكلت حصة فراغ يملؤها المدرس بمادة أو تصليح لوظيفة ما وذلك في الحلقتين الأولى والثانية.

الطلبة الذين التقتهم «الوطن» أكدوا أنها مادة فراغ في البرنامج، أخذت من نصيب حصص التربية الدينية ولم يتم تقديم أي مقرر أو نشاط صفي خلالها، وباتت كلمة وجداني سخرية بالنسبة لهم، وفي كل مرة يأملون أن تكون حصة رياضة.

بينما أشارت بعض المعلمات إلى صعوبة تفعيل المادة لعدم وجود أي مواد لوجستية في المدارس يمكن استخدامها كنشاط واستثمار الحصة، والمدرس عاجز عن أن يقدم بمفرده في كل حصة منها معلومات من رصيده الشخصي سواء المعرفي أو من خلال البحث والتجهيز.

وإن أقيم نشاط هنا أو هناك خلال حصة الوجداني فإنها حالات فردية ولا يمكن أن يكررها المدرس نفسه لأكثر من مرتين خلال الفصل الدراسي.

وعبرت بعض المدرسات في مدينة طرطوس عن امتعاضهن من وجود حصة دراسية بلا تدريس ولاسيما أنها أخذت من وقت مواد وحصص دراسية أخرى وغالباً من حصص مادة الديانة لكون بقية المواد لا يمكن التقليل من حصصها المقررة لضخامة المنهاج، وأوضحت أن معظم الأوقات تتحول الحصة لترميم نقص في مادة معينة في الحلقتين وأنه بعض الأحيان يكون ثمة غياب للمدرس وهو ما يتسبب بفوضى لأنها حصة فراغ ولا يوجد مدرس بديل.

تواصلت «الوطن» مع مديرية تربية طرطوس التي أوضحت بكتاب لها أن التعليم الوجداني يهدف لتطبيق المعارف النظرية وربطها بالحياة من خلال الأنشطة الصفية واللاصفية (مشروعات، مبادرات، حل مشكلات، تربية مهنية).

فعندما يطبق المتعلم المعارف النظرية عملياً ويحولها لمشروع أو مبادرة أو يقوم بحل مشكلة (بيئية، علمية، مجتمعية) فإنه يصقل معارفه ويطور مهاراته العلمية (الإبداع، الابتكار، التفكير الناقد) ويربطها بحياته ومجتمعه، فتنمو شخصيته وتزداد ثقته بنفسه وبقدراته ويكتسب مهارات التواصل والعمل مع فريقه وتقبل الآخر وتعزيز منظومة قيم (التعاطف، الانتماء، الاحترام، التسامح).

وعن آلية التطبيق، فإن التعليم الوجداني يشمل الصفوف من الأول حتى الثامن وفق أربعة محاور رئيسية هي (المشروعات، المبادرات، التربية المهنية، المهارات الحياتية).

بحيث تكون حصتان أسبوعياً من ضمن عمل معلم الصف في الحلقة الأولى، ومن نصاب مدرس اللغة العربية ومدرس الدراسات الاجتماعية في الصفين السابع والثامن أو بإتمام نصاب أي مدرس آخر في المدرسة ويتم وضع خطة سنوية.

وعن كيفية تدريسها، أوضحت مديرية التربية أنه أولاً تقدم المادة النظرية للمشروعات والمبادرات وعليه يتم التربية المهنية وفق /٥/ محاور وهي الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والتعليم النسوي، الهدف منها اكتشاف ذكاء المتعلمين المهني وتشكيل فرق عمل لحل مشكلات خاصة بتلك المهن، ليليها تنظيم معارض إنتاجية على مستوى المنطقة التعليمية ومن ثم المحافظة والقطر. بحيث يكون التعليم الوجداني الاجتماعي قادراً على أن يشمل (الوعي الذاتي، إدارة الذات، الوعي الاجتماعي، اتخاذ القرار المسؤول، مهارات العلاقة).

هذا هو التعليم الوجداني الذي لم يطبق منه شيئاً مما ذكر على أرض الواقع في المدارس، فالمواد اللوجستية لمشاريع كهذه غير متوافرة والقدرات المادية اللازمة لها ربما لن تكون بمقدرة الطلاب أو أهاليهم، ولنعود لما وصفه الأهالي قائلين: «لماذا هذا الكلام الطوباوي الذي ليس له مكان في هذه الظروف الصعبة؟ ولماذا ضياع الوقت والتخبط في القرارات من دون أدنى مسؤولية؟».

إزالة الشيوع وفرز ٣٦١ وحدة سكنية والمرحلة الثانية نحو الشبابي وسكن ذوي الشهداء

| القنيطرة - خالد خالد

بين مدير المصالح العقارية بالقنيطرة عبد الرحمن الفياض أن المديرية اتخذت كل الإجراءات اللازمة لافتتاح أعمال التحديد والتحرير في قرية غدير البستان بريف المحافظة الجنوبي وبمساحة نحو ١٢ ألف دونم، وتمت المباشرة بالعمل مطلع الشهر الحالي بعد إنجاز الإجراءات اللازمة وتشكيل الفرق المكلفة بالعمل، منوهاً أيضاً إلى افتتاح أعمال التحديد والتحرير في المنطقة العقارية بريقة ٤/٨٧ وبمساحة نحو ١٠٠ هكتار.

وأكد الفياض أن القنيطرة من المحافظات المتقدمة في انجاز أعمال التحديد والتحرير حيث وصلت نسبة الإنجاز إلى ٩٠ بالمئة من مجمل مساحة المحافظة وأن كل الأراضي العقارية غير المحددة مستكملة الشروط القانونية والفنية لإنجاز هذه الأعمال، مبيناً أن المديرية جاهزة لافتتاح أعمال التحديد والتحرير في قرى وبلدات المحافظة (بئر عجم بمساحة نحو ٣٠٠٠ هكتار وخان أرنبة وغيرها) بعد استيفاء حصة الدولة.

وأشار مدير المصالح العقارية إلى الانتهاء من إفراز العقار /١/ من المنطقة العقارية مدينة البعث ١١٩/١ وذلك بعد صدور قرار محكمة الصلح المدنية بخان أرنبة بإزالة شيوع هذا العقار، حيث تم إفراز نحو ٣٦١ وحدة سكنية مشيدة على العقار كمرحلة أولى وتمكّن المواطنون من الحصول على سندات تمليك لعقاراتهم السكنية، أما المرحلة الثانية فتتضمن إفراز السكن الطابقي (الوظيفي وسكن الشهداء) بعد الانتهاء من التحضيرات الفنية للإفراز، ومن المتوقع المباشرة بالعمل بعد إنجاز أعمال التحديد والتحرير في بلديتي بريقة وغدير البستان، وكذلك إفراز العقار رقم ١ من المنطقة العقارية مدينة البعث ٣/١١٩ (الحي الخدمي) تنفيذاً لتعليمات رئاسة مجلس الوزراء بتسجيل العقارات باسم الجهات العامة.

وأوضح الفياض أن القاضي العقاري قام بالبت بالدعاوى المنظورة أمامه بالمنطقة العقارية عين الحمرا ١/٥١ ومن الرقم ١ حتى ١٥ وتم تثبيت العقارات من المنطقة العقارية المذكورة على الصحائف العقارية بعد استكمال إجراءاتها القانونية، علماً أن القاضي العقاري يتابع البت بباقي العقارات بالمنطقة المذكورة لإنجاز كامل المنطقة العقارية (عين الحمرا)، علماً أن كل الأعمال الفنية والمساحية منجزة في المنطقة وأدت إلى زيادة الفصل وكثرة في الأعطال.

وأوضح أن زيادة ساعات التقنين كانت بسبب نقص حوامل الطاقة من غاز وفيول العقارية التي تم منحها للمواطنين لنهاية تشرين الأول ١٠٨٥٥ قيداً عقارياً و١٥٠١ بيان ملكية و٦١٩٣ بيان مساحة و١٧٥٩ مخطط مساحة، على حين قامت المديرية بتوثيقها في مكتب التوثيق بـ٩٥٩ عقداً وحصلت مبلغاً قدره ٣٤ مليون ليرة من الرسوم العقارية، وأضاف: قامت المديرية بإنجاز ٢٦٥ تكليفاً والمنفذ منها ٢٢٤ وغير المنفذ ١٦٢ والرسوم المحصلة من التكاليف ١,٧ مليون ليرة.

الـGPS يصل إلى حمص.. وازدحام على محطة المازوت في محطة الانطلاق الشمالية

سائقون لـ«الوطن»: المعايرة لآليتهم غير دقيقة ولم تراع كل ظروف الآلية

مصدر بالكراج: التعبئة تستوجب أن تكون الحافلة ممتلئة بالركاب

| حمص- نبال إبراهيم

وردت «الوطن» عشرات الشكاوى من المسافرين إلى وسائقي حافلات النقل العاملة من داخل محطة الانطلاق الشمالية بالمحافظة، تتحدث بالمجمل عن الازدحام الذي تشهده محطة المازوت في الكراج لأن الآلية المتبعة حالياً لتزويد الحافلات بالوقود تستوجب أن تكون الحافلة ممتلئة بالركاب قبل أن تقف على طرمبة المازوت ليتم تعبئتها بمخصصات كل نقلة على حدة ما أدى إلى تأخر تعبئة المازوت للسرافيس لأكثر من ساعتين، علاوة عن انقطاع شبكة الإنترنت التي تزيد من ساعات الانتظار في بعض الأحيان.

وأشار عدد من السائقين في شكواهم إلى أن المعايرة التي حددت لآليتهم غير دقيقة ولم تراع كل ظروف الآلية، حيث إن بعض الآليات تستهلك مازوتاً أكثر من آليات أخرى من النوع والصنف ذاته وهذا ما تسبب لدى البعض من عدم كفاية المازوت للنقلة في الذهاب والإياب.

بدوره بين مصدر في محطة الانطلاق الشمالية لـ«الوطن» أن آلية تعبئة المازوت في السابق كانت لا تستوجب أن تكون الحافلة ممتلئة بالركاب بحيث كان تتم تعبئة الحافلة بالمازوت فور دخولها للكراج عن يوم العمل السابق بحسب عدد النقلات والمسافة المقطوعة وفق البطاقة لتتجه الحافلة إلى الحجرة المخصصة لها بالكراج وانتظار الركاب، لافتاً إلى أن هذه الآلية كانت مريحة للجميع من مسافرين وسائقين على حد سواء.

وأوضح المصدر أن التعبئة حالياً تتم على المليان أي تستوجب أن تكون الحافلة ممتلئة بالركاب قبل الوقوف على طرمبة المازوت، وأشار إلى وجود ٣ طرمبات مازوت تحوي ٥ قبضات، مشدداً على ضرورة زيادة عدد هذه القبضات والعمل على وثوقية الشبكة وعدم انقطاعها لحل هذه المعاناة جملةً وتفصيلاً.

وكشف المصدر عن قيام إدارة الكراج بإرسال كتاب لزيادة عدد طرمبات المازوت طرمبة واحد على الأقل وعدد القبضات بقبضتين على الأقل وتم التوجيه من الجهات المعنية للتنفيذ وحالياً الموضوع قيد الإنجاز.

من جانبه بين عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل بالمحافظة بشار العبد الله لـ«الوطن» أنه يوجد لجان معايرة تابعة لمكتب المحروقات تمت وفق أسس معتمدة وصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء بحيث تحدد هذه الأسس نسبة حاجة كل آلية بحسب عدد الركاب والكيلو متر، وراعت هذه المعايرة قدم الآلية وطبيعة الطريق، لافتاً إلى أنه في حال وجود أي اعتراض من أي سائق ما عليه سوى تقديم طلب إلى لجنة المعايرة لإعادة معايرة آليته من جديد ومعالجة الموضوع وفق الأسس المتبعة، مؤكداً أنه لا يمكن تزويد أي آلية بكمية من المازوت إلا وفق نسبة المعايرة الصادرة عن اللجنة.

وأكد العبد أن الآلية الجديدة عملت على ضبط آلية التعبئة وزيادة عدد الآليات الملتزمة على الخطوط وبالتالي تحسين جودة النقل في الكراج، مشيراً إلى أنه من الممكن وجود بعض الحالات الخاصة وتتم معالجتها على حدة بعد تقديم طلب إلى لجنة المحروقات.

من جهته أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع التجارة الداخلية والثروة المعدنية عمار داغستاني لـ«الوطن» أن عملية المعايرة تمت على أسس علمية وبشكل مهني وفق لوائح معينة وتمت مراعاة كل الأمور من قدم الآلية والطريق المقطوع والقوة الحصانية للآلية وغير ذلك، وبالتالي فإن أي سائق يحس بالغبن في المعايرة ما عليه سوى تقديم طلب لإعادة معايرة آليته ليتم معالجة طلبه ويأخذ حقه وفق المعايرة الجديدة.

وأشار داغستاني إلى أنه ستتم إعادة تعبئة الحافلات والسرافيس بمادة المازوت وفق الآلية السابقة بدءاً من هذا الأسبوع بحيث تتم تعبئة كامل مخصصات الآلية بالمازوت في اليوم التالي للعمل وفق عدد النقلات والبطاقة المختومة.

وعن انقطاع الشبكة قال داغستاني: إنه تم التواصل مع شركة الاتصالات الخليوية وتم تغيير الشرائح، كما تم تقديم كتاب إلى مديرية اتصالات حمص لتأمين خط أرضي مع راوتر لتلافي هذا الانقطاع وسيكون جاهزاً بالخدمة خلال هذا الأسبوع، كما تم الطلب بزيادة عدد طرمبات المازوت في الكراج، وحالياً الموضوع قيد الموافقة والتنفيذ بحيث ستتم زيادة طرمبة بفردين وبعدها بطرمبة أخرى، ما سيخفف الازدحام على طرمبات المازوت.

ولفت إلى أنه من المتوقع ألا يكون هناك أي تدخل بشري من ناحية عملية ضبط الانطلاق والعودة عند تطبيق نظام Gps بحيث ستكون عملية الضبط إلكترونية على المسار وفق البطاقة التي تزود الآلية بالوقود، كاشفاً عن المباشرة بتركيب الأجهزة من الأسبوع الماضي بحيث تم تركيب أكثر من ١٥ جهازاً حالياً لأنه لم تصل كامل الأجهزة، لافتاً إلى أن البدء سيكون على ثلاثة خطوط هي الوعر والرستن ودمشق.

> • العبد الله: المخصصات بناء على عدد النقلات المنفذة باليوم السابق
> • داغستاني: المعايرة تمت على أسس علمية بشكل مهني وفق لوائح معينة

٤٩ ضبطاً بحق «حرامية» كهرباء في السويداء

مدير الكهرباء: زيادة التقنين بسبب التحميل الزائد على المحولات

| السويداء -عبير صيموعة

بين مدير عام شركة كهرباء السويداء غسان ناصر لـ«الوطن» أن التجهيزات والمعدات الكهربائية التي تم تزويد المحافظة بها وجاءت بهدف إعادة تأهيل المنظومة الكهربائية وزيادة وثوقية الشبكة كانت معقولة إلى حد ما إلا أن احتياج المحافظة يفوق أضعافاً مضاعفة الكميات المستلمة يضاف إليها ما يتم تخصيص الشركة به شهرياً من تجهيزات حديثة.

وأشار إلى أن التجهيزات الواردة لا علاقة لها بتوليد الكهرباء وهي فقط لدعم وثوقية الشبكة حيث تم وضعها في الأماكن الساخنة والأماكن التي توجد فيها أعطال عديدة وحالات فصل للتيار الكهربائي نتيجة الضغط الكبير الذي تعود أسبابه إلى زيادة التقنين التي فرضت زيادة التحميل على المحولات وأدت إلى زيادة الفصل وكثرة في الأعطال.

وأوضح أن زيادة ساعات التقنين كانت بسبب نقص حوامل الطاقة من غاز وفيول العقارية التي تم منحها للمواطنين لنهاية تشرين الأول ١٠٨٥٥ قيداً عقارياً و١٥٠١ بيان ملكية و٦١٩٣ بيان مساحة و١٧٥٩ مخطط مساحة، وبدفع الشركة إلى توجيه ٧٥ بالمئة من الورشات والعمال والآليات لمتابعة الأعطال وإصلاحها

وعن القطع الترددي الذي تعاني منه كل الخطوط في الشبكة الكهربائية على ساحة المحافظة أوضح ناصر أن القطع الترددي يأتي لحماية الشبكة من الانهيار والتعتيم العام نتيجة الحمولة الزائدة والمرتبط بالعلاقة بين التوليد والاستهلاك وكلما زاد الاستهلاك عن التوريد كلما أدى إلى الفصل الترددي بالضرورة وعوامل طبيعية نتيجة اضطرار جميع الفعاليات للقيام بأعمالها التي تحتاج إلى الكهرباء دفعة واحدة أثناء وقت وصل التيار الذي يصل حالياً إلى ساعة ونصف الساعة بعد ساعات القطع التي تصل إلى ٤ ساعات ونصف الساعة، علماً أن القطع الترددي مركزي ولجميع المحافظات وليس لمحافظة السويداء وحدها.

وأكد ناصر تعرض التجهيزات الكهربائية في كثير من المناطق حيث سجلت الشركة منذ بداية العام وحتى تاريخه أكثر من مئة عملية سرقة لتجهيزات الشبكة منها سرقة محولات مع كامل كابلات التشغيل للمحطات في مواقع متعددة، إضافة إلى عملية سرقة الكابلات في العديد من المناطق وسجلت معظمها في أحياء ومناطق مدينة السويداء كما طالت السرقات علب الوصل الأرضية للشبكات، مشيراً إلى قيام الشركة حالياً بتركيب كابلات ألمنيوم بدلاً من النحاس لمنع سرقتها ورغم هذا ما زالت التعديات على الكابلات الكهربائية بالقطع قائمة.

وبين ناصر أنه ضمن الواقع الحالي الذي تعاني منه البلاد وخاصة الصعوبة في استيراد التجهيزات الكهربائية فإن ذلك سيؤدي إلى عجز الشركة عن تأمين قطع التبديل من التجهيزات التي تعرضت للسرقة والاعتداء، موضحاً قيام الشركة بالاعتماد على مخلفات الشبكة على ساحة المحافظة في عملية تبديل أو تعويض عما تمت سرقته وهو ما سيؤدي بالضرورة إلى السعي إلى تأمين التيار الكهربائي بجودة أقل ويمكن أن يؤدي بالنهاية في حال استمرار السرقات والتعديات إلى العجز عن تأمين البدائل.

وحول الاستجرار غير المشروع للكهرباء منذ بداية هذا العام وحتى تاريخه أشار ناصر إلى قيام الضابطة العدلية لدى الشركة بتنظيم ٤٩ ضبطاً بحق المعتدين على الشبكة إضافة إلى إزالة التعديات الحاصلة تلك حيث بلغت كمية الطاقة المهدورة نتيجة هذا الاستجرار ما يزيد على ٤٣٠ ألف كيلو واط ساعي بقيمة مالية تجاوزت ٣٣ مليون ليرة.

ولفت إلى قيام الشركة بإحالة هذه الضبوط إلى القضاء حيث قام عدد من المخالفين بتسديد ما يترتب عليهم من مبالغ مالية نتيجة الاستجرارات غير المشروعة وبلغت القيمة المالية المسددة للشركة من المخالفين ما يزيد على ٢١ مليون ليرة.

١٥٠ لوحة إنارة تعمل على الطاقة الشمسية

٢٠٠ مليون ليرة لاستكمال تزفيت شوارع مدينة الحسكة

| الحسكة - دحام السلطان

يواصل مجلس مدينة الحسكة استكمال مشروع مد القميص الإسفلتي في شوارع أحياء وسط مدينة الحسكة، الذي بدأ العمل به قبل نحو شهر ونصف الشهر من الآن لمعالجة الحفر والتجوّرات في الشوارع المشار إليها، التي كان قد تم حفرها من أجل معالجة وضع الصرف الصحي في المدينة وتبديل قساطل المجارير فيها خلال صيف العام الماضي.

وبيّن رئيس مجلس مدينة الحسكة عدنان خاجو لـ«الوطن» أن العمل لا يزال قائماً، بعد أن تمت المباشرة فيه منذ منتصف شهر آب الماضي، من خلال مد القميص الإسفلتي في عدد من شوارع أحياء وسط المدينة، التي تم رش كامل محاورها بطبقة الـMCO، وذلك بمبلغ ٥٥٠ مليون ليرة من أصل ١٨ عقد مناقصة، ١٤ عقداً منها بقيمة ٢٥ مليون ليرة، والعقود الأخرى تصل قيمة عقد كل منها إلى مبلغ ٥٠ مليون ليرة.

وأشار خاجو إلى أن العمل الذي تم الانتهاء منه كان بكلفة ٣٥٠ مليون ليرة من أصل حجم المبلغ الكامل المذكور للمشروع، لافتاً إلى أن قيمة العقود الأربعة المتبقية من المشروع والبالغة قيمتها ٢٠٠ مليون ليرة، تعتبر نهاية عمل المشروع المذكور آنفاً، وقد رسى عقد مناقصتها على فرع مؤسسة الإسكان العسكري بالحسكة، وسيتم العمل فيها خلال الأيام المقبلة القادمة، وذلك بهدف إعادة تأهيل وصيانة معظم شوارع وطرقات أحياء وسط المدينة بالشكل المطلوب، وذلك بإشراف مباشر من اللجنة المشكلة من مجلس مدينة الحسكة ومديرية الخدمات الفنية، إضافة إلى لجنة المتابعة المشكلة من قبل محافظ الحسكة، والتي سيتم تنفيذها بشكل كامل خلال فترة ٦٠ يوماً من تاريخ البدء به.

وفي سياق آخر أكد رئيس مجلس مدينة الحسكة، أنه سيتم العمل على إنارة عدد من الشوارع الرئيسة في أحياء وسط المدينة خلال هذا الشهر والشهر المقبل، بعد أن استلم المجلس ١٥٠ لوحة إنارة تعمل على الطاقة البديلة باستطاعة ٦٠ واطاً لكل لوحة، لافتاً إلى أنه سيتم استلام ٤٠٠ لوحة أخرى باستطاعة ٣٠ واطاً لكل لوحة مع بدء العام الجديد القادم، ليتم استكمال إنارة جميع شوارع أحياء وسط مدينة الحسكة، داعياً الأهالي في المدينة إلى الالتزام بتعليمات النظافة أمام منازلهم ومساعدة عمال النظافة للقيام بدورهم على أكمل وجه، للوصول إلى بيئة نظيفة وتحقيق السلامة العامة للجميع في ظل انتشار الأوبئة والجائحة المرضية، مبيناً أن هناك ٨٠ عاملاً من ضمنهم مشرفون على العمل وعمال مخصصون لأيام الأعياد والعطل الرسمية.